

المحاضرة 02: النظام النقدي الدولي

في نهاية هذه المحاضرة يتوقع أن يعرف الطالب:

- ❖ مفهوم النظام النقدي
- ❖ النظام النقدي المعدني
- ❖ اتفاقية بريتون وودز
- ❖ النظام النقدي الدولي المعاصر

النظام النقدي

النظام النقدي هو مجموعة من القواعد التنظيمية والمؤسسات النقدية الخاصة بالتداول النقدي في بيئة إقتصادية معينة حسب أنواع النقود المستعملة وطرق إصدارها وقواعد الحساب النقدي التي تحقق الوظائف المختلفة للنقد.

ويمكن التمييز بين النظام النقدي المحلي الذي يحكم دولة معينة أو إقليم معين وبين النظام النقدي الدولي الذي يحكم العلاقات النقدية بين الدول، ولعل أهم الإختلافات بينهما:

- من حيث السلطة التي تتحكم في عرض النقود: على المستوى المحلي لدى كل دولة مؤسساتها التي تتحكم في إصدار العملة الوطنية وتحدد السياسات النقدية فيها أما على المستوى الدولي فلا توجد سلطة عالمية مركزية لإصدار النقود وتوزيعها بل توجد هيئات تعمل على المساعدة في إستقرار العملات و ضمان تداولها بشكل سليم؛

- من حيث طرق تسوية الحقوق: في النظم النقدية المحلية تتم تسوية الحقوق بالعملة الوطنية للدولة بينما في النظام الدولي قد لا تتمتع بالقبول العام من باقي الدول و لذلك تلجأ لتسوية الحقوق بالعملة الدولية المتفق عليها أو التي تلقى قبولا عاما من باقي دول العالم؛

- من حيث القيمتين الداخلية والخارجية للنقود: حيث أن قيمة النقود داخل الدولة تتمثل في قوتها الشرائية للسلع والخدمات وأما قيمتها الخارجية فتتمثل في سعر صرفها بعملة دولة أخرى.

والنظام النقدي يركز أساسا على القاعدة النقدية التي يتم إعتماها والقاعدة النقدية هي معيار أو مقياس خاص للقيم يقره القانون كأساس للعملة فإذا كان المعيار متعلق بدولة معينة نصبح بصدد قاعدة نقدية محلية أما إذا كان المعيار متعلق بالتبادل الدولي تصبح قاعدة نقدية دولية.

وتاريخيا يمكن التمييز بين عدد من الأنظمة النقدية النظام النقدي المعدني و النظام النقدي الورقي.

1. النظام النقدي المعدني:

حيث اعتمد هذا النظام أساسا على الذهب والفضة إما مع بعضهما و هذا نظام المعدنين (الذهب والفضة)

أو الاعتماد على أحدهما وهو نظام المعدن الواحد. و يمكن القول أن الذهب والفضة يمتازان بسهولة حملها وانخفاض تكاليف نقلها وصعوبة تزيفهما لما يختصان به من لون وصلابة معينة فضلا على بقائهما واستمرارهما على حالهما فهما لا يتلفان ولا يصدآن بمرور الزمن كما يمكن تجزئتهما ومن أهم ما يمتازان به هو ثبات قيمتهما نسبيا عبر الزمن.

1.1. نظام المعدنين (قاعدة الذهب و الفضة معا):

حيث جرى تداول عملات من الذهب وعملات من الفضة جنباً إلى جنب، وكانت قيمة كل نوع منهما معادلة تماما لقيمة المعدن الصافي المصنوعة منه، وكان كل منهما مقابلا للوفاء بالديون والالتزامات على حد سواء، كما يحق للمتاعاملين استخدام أي نوع منهما بأي قدر يشاؤون دون قيد أو حد (نظام المعدنين الكامل) حيث أخذت بلاد فارس في القرن الرابع الميلادي بنظام المعدنين و كانت تسك العملات بنسبة (1:13) كما إتبعهم الإغريق فكان فليب المقدوني يسك المعدنين بنسبة (1:10) أما في العصر الحديث فتعد فرنسا من أبرز الدول التي أخذت بنظام المعدنين بالقانون الصادر في 23 مارس 1803 كما أخذت به جزئيا الولايات المتحدة الأمريكية حتى 1900 وألمانيا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا واليونان ولعل من بين أهم التحديات التي واجهت هذا النظام والتي أدت إلى إنهياره في الأخير النسبة القانونية بين المعدنين تبعا للنسبة التجارية. حيث أن هذه الأخيرة تغيرت مع مرور الزمن بالإرتباط مع التغيرات الحاصلة في إنتاج كل من المعدنين. مما أدى إلى ظهور تباين بين القيمتين القانونية والتجارية والذي أدى بدوره إلى حدوث مضاربات على المعدنين أدت إلى إختفاء أحدهما عن التداول.

و ظهرت فكرة النقود الجيدة و النقود السيئة أو ما يعرف بقانون جريشام Thomas Gresham (1579-1519) وهو المستشار المالي للملكة إليزابيث الأولى والذي ينص على أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول .

و لعل من أبرز محاولات الإصلاح لنظام المعدنين التحالف الذي عقده فرنسا سنة 1865 مع كل من بلجيكا وإيطاليا وسويسرا وفيما بعد اليونان والذي سمي بالاتحاد اللاتيني حيث تم الاتفاق على تحديد نسبة قانونية ثابتة بين الذهب والفضة تلتزم بها جميع الدول فلا يستطيع أحد المضاربة على المعدنين إلا أن هذه الإتفاقية لم تصمد وإختفى نظام المعدنين الكامل إعتبارا من بداية القرن العشرين.

2.1. نظام المعدن الواحد:

1.2.1. قاعدة الفضة:

نظام المعدن الواحد المستند إلى قاعدة الفضة هو نظام نقدي تكون فيه النقون الفضية هي العملة المعيارية الوحيدة ويرجع المؤرخون أن سك الفضة كعملة قد بدأ في جزيرة أجاينطس Aegina اليونانية عام 750 ق.م كما كانت العملة في إنجلترا كلها من الفضة في العصر السكسوني ولم تتبع هذا النظام في العصر الحديث سوى بلاد قليلة في النصف الأول من القرن

التاسع عشر مثلا هولندا وروسيا والهند الانجليزية ولكن بسبب تدهور قيمة الفضة بالنسبة للذهب الذي بدأ سنة 1870 واشتد 1873 لزيادة الناتج السنوي من الفضة تراجعت كثير من الدول عن إتباع نظام الفضة و تم إستبداله بنظام الذهب.

2.2.1. قاعدة الذهب :

نظام المعدن الواحد المستند إلى قاعدة الذهب هو نظام نقدي تكون فيه العملات الذهبية هي العملة المعيارية الوحيدة ويرجع مؤرخون بأن أول سكت عملة ذهبية كانت ليديا (تقع في الجانب الآسيوي من تركيا) في القرن السادس قبل الميلاد، وأما العصر الحديث وبعد أن كانت إنجلترا هي الدولة الوحيدة التي تتبع نظام المعدن الواحد المستند لقاعدة الذهب بصدور قانون في 1819 والذي أصبح ساري المفعول سنة 1821، وبحلول عام 1870 لحقت بها الدول الأخرى مثل ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في 1900 وأصبحت فيما بعد أغلب الدول تأخذ بقاعدة الذهب، وقد عرف العالم في ظل قاعدة الذهب ثلاثة أشكال توالى حسب الظروف السائدة، وهي كالتالي:

- نظام المسكوكات الذهبية:

حيث قام الناس بتبادل المسكوكات الذهبية من يد إلى أخرى وكانت قاعدة الذهب تقوم بدورها الداخلي والخارجي بفضل توفر الشروط التالية:

✓ حرية سك وصهر المسكوكات الذهبية؛

✓ حرية تصدير الذهب وإستراده من الخارج؛

✓ قابلية أنواع النقود الأخرى للصرف عند حد التعادل بمسكوكات الذهبية.

ولعدة أسباب كان على رأسها الحرب العالمية الأولى (1914-1918) قامت الحكومات بإيقاف تداول هذه المسكوكات وتم جمعها وصهرها في شكل سبائك ذهبية.

- نظام السبائك الذهبية :

بديلا عن المسكوكات الذهبية تم اصدار نقود ورقية وفرض لها سعر إلزامي وسحب الذهب من التداول، على أن تتوفر مجموعة من الشروط من أهمها:

✓ أنه يتم الإحتفاظ بالذهب لدى السلطات الإصدار على شكل سبائك محجدة الوزن ومعيار بموجب قانون؛

✓ حرية تحويل النقود الغائبة عن الذهب (النقود الورقية) إلى ذهب حسب قيمة كل سبيكة لدى السلطات النقدية ففي فرنسا كانت تعادل 215000 فرنك فرنسي، وترن

السبيكة 12 كغ، وفي بريطانيا تعادل 17000 جنيه استرليني؛

✓ إلغاء حرية سك النقود الممنوحة للأفراد وسحب الذهب من التداول المحلي كنقد.

- نظام الصرف بالذهب :

يقوم هذا النظام على أساس تحديد قيمة العملة الوطنية بالذهب بصورة غير مباشرة و ذلك من خلال ربط العملة الوطنية مع عملة أخرى تكون قابلة للصرف بالذهب و من أهم شروط هذا النظام :

- ✓ تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بعملة الأجنبية قابلة للصرف بالذهب؛
- ✓ إلزام السلطات النقدية ببيع وشراء العملة الوطنية بما يقابلها من النقد الأجنبي القابل للصرف بالذهب بالسعر المحدد قانوناً، في أي وقت وبأي كمية.
- وقد تم إعتقاد هذا النظام في مؤتمر جنوة 1922.
- من أهم الأسباب التي أدت إلى إنهيار قاعدة الذهب؛
- ✓ التفاوت بين إنتاج الذهب ونمو التجارة الدولية في الوقت الذي كان فيه نمو إنتاج الذهب 2 % كانت التجارة الدولية تنمو بمعدل 11 %؛
- ✓ نشوب الحرب العالمية الثانية أدى إلى تركيز الذهب بيد الدول المتقاربة لغرض استخدامه للمشتريات العسكرية؛
- ✓ إعمار أوروبا كان يتطلب التسوع النقدي والحاجة من الاحتياطات من الذهب والدولار والجنيه وغيرها من العملات القابلة للتحويل إلى ذهب؛
- ✓ حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية (1929 - 1933) ومن بعدها الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وتداعياتها على إقتصاديات الدول و على العالم بأسره.

3.1. النظام النقدي الدولي في ظل إتفاقية بريتون وودز Bretton Woods :

- مع نهاية الحرب العالمية الثانية كان العالم قد شهد هزات وإضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية مما حدا بأمريكا وبريطانيا في أوائل عام 1943 للتفكير في نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية دولية ونظم لهذا الغرض مؤتمر عالمي في بريتون وودز بولاية هامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية عقد سنة 1944 ضم 44 دولة والتي أصبحت الآن 190 بلداً و قد برز فيه كل من جون ماينارد كينز John Maynard Keynes (1883 - 1946) والأمريكي هاري ديكستر وايت Harry Dexter white (1892-1948) ومن أهم نتائج هذا المؤتمر :
- تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالإضافة إلى إنبثاق فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي بدأت في 1948؛
 - إعتقاد قاعدة الصرف بالدولار الذهبي، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار الورقي إلى ذهب، بناءً على سعر التعادل المعلن بين الدولار و الذهب (35 دولار / للأونصة) (أونصة تروى 31.10 غ).

وقد تميزت هذه المرحلة التي ساد فيها نظام بريتون وودز بالمراحل التالية:

1. المرحلة الأولى 1945-1958:

وهي مرحلة أفول الاستعمار وحصول معظم المستعمرات وأشباه المستعمرات على استقلالها السياسي، ويلاحظ في هذه المرحلة أن الدول حديثة الاستقلال لم تعاني من مشكلات عويصة في موازين مدفوعاتها، ولم تضطر إلى تخفيض عملتها أو التورط في استئانة خارجية كبيرة وذلك بسبب مرحلة الإنشاء والتعمير التي انشغلت فيها أوروبا بعد الحرب وبالتالي حجم الطلب الكبير لهذه البلدان على المنتجات التي كانت هذه الدول قد تخصصت في إنتاجها (المواد الغذائية- موارد الطاقة- المواد الأولية... الخ) وكذلك الحرب الكورية بالإضافة إلى الرقابة على الصرف، وكان حجم ما تملكه هذه البلدان من مجموع الاحتياطات العالمية 20% عام 1957 وهو ما كان يتناسب مع نصيبها في التجارة العالمية.

2. المرحلة الثانية 1958-1965:

تتميز هذه المرحلة بانخفاض الطلب على منتجات الدول المتخلفة وبالتالي فإن السنوات السعيدة لعالم ما بعد الحرب كانت قد انتهت و زادت في المقابل الثورة التكنولوجية التي أدت إلى الاستغناء عن كثير من المواد الأولية بمواد مصنوعة، وأصبحت الكثير من الدول الأوروبية تنتج المواد الغذائية، فعملت على وضع القيود الجمركية ضد هذه المواد، الأمر الذي أدى إلى ضعف السيولة، ونتيجة لذلك تطور العجز في موازين مدفوعاتها وأصبح يشكل مشكلة خطيرة

3. المرحلة الثالثة تحلل نظام بريتون وودز 1965-1971:

تمثل هذه الفترة قمة التناقضات والصراعات التي احتدمت بين المراكز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، دول غرب أوروبا، اليابان) التي عجلت في النهاية بموت نظام بريتون وودز عام 1971 عندما أعلن الرئيس نيكسون في خطاب شهير له وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. و من ثم اختفى الأساس التي استند إليها هذا النظام (ثبات أسعار الصرف، تجنب القيود على المدفوعات الخارجية، القابلية للتحويل، التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر ثابت). كان اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل عجزها الخارجي على الدور الذي لعبه الدولار كعملة دولية، ببساطة شديدة كان في إمكانها أن تتوسع في الإصدار التضخمي دون أن تخشى آثاره التضخمية طالما أنها تقوم بتصدير هذا التوسع إلى مختلف دول العالم، وهذه الدول كانت تقبل الدولارات الورقية وتعتبرها كعملة احتياط لغطائها النقدي المحلي. وبذلك كان التوسع النقدي في الولايات المتحدة لا يلبث أن ينعكس في شكل توسع نقدي تضخمي في الدول الأخرى. لكن دول أوروبا و بالذات بدأت تعترض على هذا النظام النقدي و ما يصاحبه من ضغوط تضخمية وبدأت فرنسا تطالب وزارة الخزانة الأمريكية بصرف الدولارات الورقية التي كان بحوزتها ذهباً. وأعقبها

موجة عارمة لسحب الذهب من الولايات المتحدة الأمريكية من مختلف دول العالم مما أدى إلى انهيار الثقة بالدولار، اضطر الرئيس الأمريكي نيكسون وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض المساعدات الخارجية بنسبة 10% وفرض ضريبة بمقدار 10% على الواردات، وإعلان إجراءات تستهدف تجميد الأجور والأسعار لمدة ثلاثة أشهر للحد من التضخم. وكان ذلك إعلاناً بنهاية عصر بريتون وودز.

سقوط نظام بريتون وودز:

- أدى توفر الدولار لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطياتها الدولارية ومن ثم عمدت إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة .
- وقد زاد من سوء الوضع انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مع بقائها مرتفعة في أوروبا وهذا أدى إلى هروب رؤوس الأموال من أمريكا إلى أوروبا .
- بدأت حركات المضاربة في الاشتعال مرة أخرى. ووقعت ضغوط شديدة على الجنيه الإسترليني الأمر الذي أدى بالحكومة للعودة إلى تعويم الجنيه مرة أخرى في حين قامت كل من هولندا وسويسرا واليابان إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف تدفق الدولارات إلى أسواقها.
- أعلنت اليابان تعويم الين كما أعلنت الولايات المتحدة تخفيض ثاني في قيمة الدولار بنسبة 10% وكان هذا لإجراء طبيعي تنص عليه الاتفاقيات الأخيرة.
- وبهذا التخفيض فقد الدولار تماما مكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي. كما أن تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزاماتها بالتدخل لدعم الدولار وترك عملتها لتعويم بمثابة إعلان عن وفاة نظام بريتون وودز وأسعار الصرف الثابتة .

النظام النقدي الدولي بعد انهيار بريتون وودز:

لقد أجبرت التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي من سقوط نظام بريتون وودز إلى تعويم العملات و من اهم الاتفاقيات التي برزت بعد انهيار بريتون وودز هي اتفاقية جامايكا وقد جاءت اتفاقية جاميكا للتأكد على ضرورة الإصلاح النقدي ولعل أهم إصلاح قامت به هو إلغاء أو تعديل المادة الرابعة من اتفاق الصندوق التي كانت تلزم بتحديد أسعار الصرف الخاصة بعملات وفقا لنظام استقرار أسعار الصرف أو أسعار التعادل بمادة أخرى تنص على حرية أسعار الصرف نظام تعويم العملات وقد اعتبر هذا التعديل مجرد تحصيل حاصل لأن أغلب الدول قامت بذلك بدون اللجوء إلى الصندوق .

وأما القرارات الأخرى التي جاءت بها الإصلاحات الخاصة بالنظام النقدي الدولي فهي:

- إلغاء سعر الصرف تسمي للذهب (السعر الثابت) وترك الحرية الكاملة للبنوك في تعامل في الذهب وتحديد أسعاره؛
- إنهاء دور الذهب كوحدة مرجعية لتقييم حقوق السحب الخاصة وكذلك كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء؛
- إلغاء أي بند من الاتفاقية تنص على التعامل بالذهب إلا أنه لم يفقد أهميته بالكامل من قبل الدول؛
- تطوير حقوق السحب الخاصة لكي يكون لها وزن في الأصول الاحتياطية الدولية.